Opening of the Demographic window (Demographic gift) And their investment in economic development

الهبة الديموغرافية وإستثمارها في التنمية الإقتصادية رؤية واقعية للعراق بعد عام 2003

أ.م.د. حمدية شاكر مسلم الايدامي / كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / نادية لطفي جبر الجبوري/ وزارة التخطيط

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:29/3/2018
Accepted: 3/9/2018

المستخلص

تعد العلاقة بين السكان والتنمية من أكثر العلاقات المترابطة في المجتمعات المعاصرة، ومن هنا ظهرت أهمية التركيز على الجوانب الديموغرافية للسكان ودمجها مع الجوانب التنموية، لإن السكان هم صانعي التنمية والمسؤولين عن إنجاحها، فإن أعداد السكان وتركيبهم النوعي يشكل عوامل مؤثرة في التنمية، فالتغير في التركيب العمري للسكان هو نتيجة عمليات ديموغرافية خلال مدة زمنية طويلة نسبياً، وهذا التغير الحاصل في السكان حالياً خصوصاً في الدول العربية ومنها العراق يتسم بإرتفاع حجم السكان في سن العمل والإنتاج مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة وهم (الأطفال وكبار السن)، ونتيجة هذه الديناميكية في السكان أدت إلى ولوج العراق في عتبة ظاهرة تغير ديموغرافي جديدة هي (ظاهرة الهبة الديموغرافية) وطبقاً لمفهوم الأمم المتحدة للهبة الديموغرافية فإن شرط ولوجها بأن تقل نسبة السكان دون سن 15 عن (30%) من إجمالي السكان وأن لا تزيد نسبة كبار السن 65 فأكثر عن (15%) من إجمالي عدد السكان، إن هذا التغير يمكن أن تنتج عنه فرصة سانحة للتنمية فيما إذا تم تنمية وبناء وتطوير القدرات البشرية على أساس الترابط والتفاعل بين كفاءة ومهارة المورد البشري على مستوى التعليم وبين ما تتطلبه عملية التنمية الإقتصادية، وفي ضوء هذه التغيرات الديموغرافية والمدى الذي تستغرقه ينبغي مقاربة مدى إنفتاح النافذة الديموغرافية وتوافرها على فرص تنموية كاملة وبين المحددات والقيود على المستويين المحلي والوطني المتمثلة في بناء قدرات رأس المال البشري وتعزيز مهاراته وتمكينه وتوفير فرص عمل مناسبة فضلاً عن الإستثمار الأمثل للموارد المتاحة، في ضوء معايير التنمية البشرية.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الهبة الديموغرافية – إستثمار الهبة الديموغرافية – التنمية الاقتصادية .

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.111
Pages: 343- 362

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

إن للدراسات السكانية أهمية بالغة في رفد وتعزيز جهود النمو والتنمية في بلدان العالم كافة، وإن إدماج التغيرات الجارية للسكان في العملية التنموية يمثل عنصراً أساسياً ومؤثراً في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الشاملة، إذ أدت التحولات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية إلى تحول في منهج وطرق الإرتباط بين السكان والتنمية في ضوء تحليل العلاقة التبادلية والمتشابكة بينهما، إذ تعد دراسة التغيرات السكانية من حيث الحجم والنوع والفئات العمرية إعتماداً على سلسلة زمنية من البيانات والمعلومات ذات أهمية كبيرة في عملية ضبط هذه التغيرات وإستثمارها، وسلوك هذا الجانب هو لقرب العراق من دخول نطاق الهبة الديموغرافية، إذ تعد هذه النافذة فرصة لتحسين المستوى المعيشي، وخفض معدلات البطالة والفقر والهجرة، وتمكين المرأة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية وللتخطيط للمستقبل بقاعدة بشرية فاعلة وكفوة .

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في أن دخول العراق لمرحلة (الهبة الديموغرافية) تمثل تحدياً تنموياً كبيراً يواجه الحكومة، يتطلب منها إعداد السياسات والبرامج والآليات التنموية ذات الرؤى المستقبلية التي تهدف إلى تحقيق الموازنة ما بين إرتفاع ونمو وتركيب السكان من ناحية وما بين الإحتياجات المتزايدة والمختلفة لهذه الأعداد المتزايدة من ناحية ثانية وقدرة الحكومة المركزية على تلبيتها وتحقيقها من ناحية ثالثة .

اهمية البحث :-

تأتي أهمية دراسة العلاقة بين السكان والتنمية من اكثر العلاقات اشكالية في المجتمعات المعاصرة، ومن هنا ظهرت اهمية التركيز على الجوانب الديموغرافية للسكان ودمجها مع الجوانب التنموية، اذ ان هنالك أتفاق على أن التحديات التي يتحملها العصر الجديد لن يرتضى لها الا رأس مال بشرى دائم الترقي ودائم النمو سواءاً على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمعات حتى يمكن الجميع من المشاركة في العالم الجديد، لأن السكان فضلا عن كونهم صانعي التنمية والمسؤولين عن إنجاحها، فإن أعداد السكان وتركيبهم النوعي تشكل عوامل مؤثرة في التنمية.

فرضية البحث:-

تستند فرضية البحث على إن مرحلة الهبة الديموغرافية والإستعداد لها وإستثمارها من خلال معالجة مختلف الظواهر السلبية في المجتمع العراقي وتطوير القطاعات الإقتصادية التي تساعد على زيادة فرص العمل والإنتاج وتنمية الموارد البشرية تمثل وسيلة وهدف تؤدي إلى حدوث نهضة تنموية نوعية وتكون بمثابة قوة دافعة للتنمية الاقتصادية في العراق، يقابلها اتجاه معاكس تكون فيه هذه المرحلة بمثابة قوة ضاغطة على التنمية الاقتصادية في العراق .

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى التأكيد على إن الزيادة في عدد السكان في سن العمل (التحولات الديموغرافية) تمثل فرصة تنموية يمكن أن تقود إلى عملية التطور والإزدهار إذا ما تم إستثمارها بكفاءة وفاعلية على أساس إعتمادها كمنهج تنموي يقوم على الموازنة بين السكان والتنمية الشاملة .

منهجية البحث :-

تم إتباع المنهج الوصفي وتناولنا فيه مشكلات البحث وإختبار الفرضيات في الجانب النظري، للوصول إلى أهداف البحث، وسيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة طبيعة التحولات الديموغرافية وتحليل ظاهرة الهبة الديموغرافية وماهي أهم التغيرات التي تجري على الفئات العمرية للسكان وصولاً إلى مدى إنفتاح النافذة الديموغرافية بإستعمال البيانات المتعلقة بالسكان خلال مدد زمنية سابقة والتوقعات المستقبلية بحجم هذه التغيرات.

هيكلية البحث:-

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي للهبة الديموغرافية والتحول الديموغرافي وتنمية الموارد البشرية وفوائد الهبة الديموغرافية، في حين تناول المبحث الثاني إتجاهات التحولات الديموغرافية ومؤشراتها في العراق، أما المبحث الثالث فقد تضمن العناصر الأساسية والسبل الكفيلة لإستثمار هذه التغيرات الديموغرافية لتحقيق التنمية المرجوة .

حدود البحث المكانية والزمانية :-

يتخذ البحث حدوده المكانية والزمانية، جمهورية العراق للمدة ما بعد 2003

المبحث الأول/ الإطار المفاهيمي للهبة الديموغرافية ومراحل التحول الديموغرافي والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول/ مفهوم الهبة الديموغرافية

ويشير مفهوم الهبة الديموغرافية إلى "التحول الديموغرافي في السكان نتيجة إنخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر"(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،2011: 28).

كما يعني "الكيفية التي يمكن للمجتمعات النامية من أن تجعل النسبة المرتفعة لفئة النشطين إقتصادياً (15-64) سنة والمنتظرة من صغار السن في السنوات القادمة نقطة تحول إلى مرحلة جديدة تتسم بإرتفاع وتيرة التنمية والنمو" (فياض،2012: 18). أي ان نسبة السكان في سن العمل (15-46) هي أكبر من السكان المعالين اقل من 15 او أكبر من 65، وهذا يتيح الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين عن طريق زيادة معدلات التشغيل في القطاع العام والخاص وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية من التنمية وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية وزيادة مساهمة المرأة وتمكينها إقتصادياً وإجتماعياً والتخطيط للمستقبل بقاعدة بشرية فاعلة.

وهي بذلك في حقيقتها "مجموعة من التغيرات الإيجابية في المجتمع التي تصاحب وتتبع التحولات الديموغرافية"، والفرصة الديموغرافية لا تؤتي ثمارها بنفسها إنما تحتاج إلى إستجابات نحوها في سياق السياسات الإجتماعية والإقتصادية (تقرير السكان والتنمية،2005: 38).

تتصف الطبيعة الأساسية للهبة الديموغرافية بإنها محدودة زمنياً، بالتالي فإنها تمثل فرصة تنموية تأريخيه قد لا تتكرر، فهي تتاح لمرة واحدة على مدى (25-30) عاماً، ثم ما تلبث أن تتبدد حين تبدأ معدلات الإعالة بالإرتفاع مرة ثانية، إذ تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة إنفتاح النافذة إلى خارج القوة البشرية (كبار السن) من غير أن يحل محلها عدد مساوٍ لها.

ونستنتج من ذلك إن الهبة الديموغرافية سوف تتجه في وقت ما إلى إتجاه معاكس بحيث يتجه نمو فئة المعالين على حساب الفئات الأخرى وعندها تعود معدلات الإعالة والإنفاق إلى الإرتفاع على حساب الإستثمارات الموجهة للنمو الإقتصادي وهو ما قد يؤدي إلى عواقب إقتصادية وإجتماعية وثقافية خطيرة بإرتفاع عدد السكان (كبار السن) من خلال الضغط على نظام الضمان الصحي والخدمات الصحية وإنكماش نسبة السكان في سن العمل وغيرها من الآثار(Gray,1999: 22). لذلك يتضح أهمية معرفة توقيت إنفتاح النافذة والإستعداد لها بشكل مسبق وتحديد مدى إنفتاح النافذة الديموغرافية ومحاولة تسريع هذا الإنفتاح حين يكون محدوداً عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية في إطار من التكامل بين السكان والتنمية، وتجدر الإشارة إلى أن الهبة الديموغرافية تصنف إلى مستويين :

الأول/ الهبة الديموغرافية البسيطة:- وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل، فكلما كان الفرق مرتفعاً بينهما أدى ذلك إلى زيادة مساهمة الهبة الديموغرافية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم زيادة حصة الفرد من هذا الناتج .

الثاني/ الهبة الديموغرافية المضاعفة:- وهي الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل، ويطلق عليها بالديموغرافية المضاعفة لأنها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافاً إليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل (الانصاري،1986: 124) .

المطلب الثاني :- فوائد الهبة الديموغرافية

تعد مسألة إستثمار الهبة الديموغرافية غاية في الأهمية، وذلك عن طريق إتاحة هذه الفرصة في تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية نسبياً من التنمية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد وإنعكاس ذلك على الوضع التعليمي والصحي وإحداث نقلة نوعية مميزة في النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية برفع القدرة على التنافس والإبتكار والإستثمار وحتى الإدخار، وأيضاً إحداث نقلة نوعية في خصائص رأس المال البشري الذي يؤدي إلى إرتفاع الدخل الفردي وتحسن ظروف تجدد قوة العمل والقدرة على العطاء والإنتاجية (الدعبوسي،2010: 10) فضلاً عن إن حجم القوة العاملة يتحدد من خلال العوامل الديموغرافية التي تتضمن حجم ومعدل نمو السكان، توزيع السكان وكثافته والتركيب العمري والنوعي له، وكما يتحدد حجم القوة العاملة بنسبة العاملين إلى مجموع السكان، إذ تشكل رقماً ثابتاً من الناحية العملية وهي بالتالي واحدة من النسب الإقتصادية الكبرى والمهمة، وان الاهتمام بالتحول الديموغرافي في ظل تحفيز الاستثمار البشري من خلال التعليم والتدريب يؤدي الى جودة القوى العاملة مما ينعكس ايجابياً في ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والانتاجية وصولاً لتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي .

كما ان انخفاض اعداد المعالين يؤدي الى زيادة في الادخار والاستثمار خاصة في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي بدورها تؤدي الى انخفاض معدلات الخصوبة وممثلاً بزيادة حصة الفرد من مدخلات الانتاج ورفع متوسط دخل الفرد .

كذلك إن زيادة نسبة السكان وخاصة من المواحل العمرية المتوسطة، سوف يقود الى توفير يد عاملة قادرة على ادارة الاقتصاد والمشاركة الفاعلة في التنمية، أذ أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الانتاج والتي من شأنها أن تزيد من الانتاجية ويسهم أيضاً في تنظيم فعالية الانتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان .

كما ان الزيادة السكانية تساهم في دعم الامن والاستقرار في البلاد من خلال زيادة نسبة القادرين على حمل السلاح والمدافعين عن البلاد، ضد أي جماعات تحاول زعزعة استقرار البلاد.

ايضاً ان زيادة نسبة السكان مع توفر التعليم والبحث العلمي بشكل عام تساهم في زيادة الايدي العاملة الفنية والماهرة والقادرة على المساهمة الفاعلة في ادارة المشاريع التنموية التي يحتاجها البلد والتي تتطلب ايدي عاملة فنية ماهرة .

وان الاهتمام بالتغيرات الديموغرافية وقضايا السكان النوعية في استراتيجيات النمو الاقتصادي في المراحل الاولى يساعد في تخفيض مستوى الفقر في البلد .

والشكل (1) يبين فوائد الهبة الديموغرافية اذا ما تم اعداد (السكان) راس المال البشري بشكل فعال وبكفاءة عالية .

شكل (1) فوائد الهبة الديموغرافية

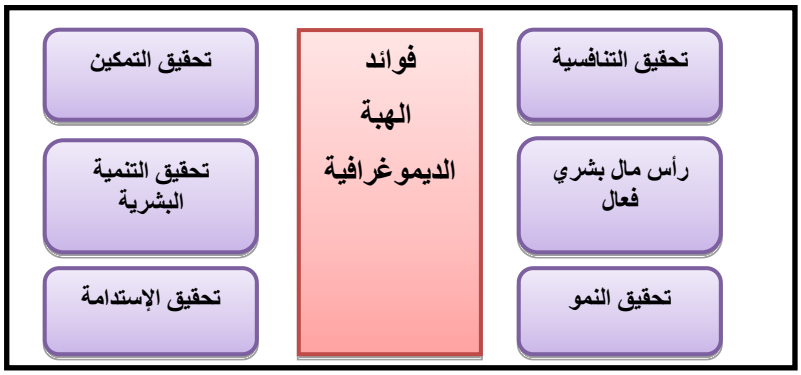

الشكل من عمل الباحثة بالإستناد الى:
جمهورية العراق، التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والأهداف الإنمائية، تحليل الوضع السكاني في العراق،2012: 77-78.

المطلب الثالث :- مراحل التحول الديموغرافي

إن التحول الديموغرافي يعني "الصيرورة المستمرة التي تمر بها جميع المجتمعات البشرية على الرغم من إختلاف مستوى تطورها الإقتصادي والإجتماعي، ويمكن أن تطول المدة الزمنية أو تقصر لها تبعاً لدرجة تطور البنية الإقتصادية والإجتماعية لهذه المجتمعات" (Joop de Beer,Deven,2000: 3).

إن دراسة التغيرات التي طرأت على معدل الولادات والوفيات الخام في الدول الصناعية خلال القرنين الماضيين دفعت إلى بلورة نموذج نظري يسعى إلى تفسير وتحليل تطور ونمو السكان عبر الزمن عرف (بنظرية التحول الديموغرافي)، إذ توضح هذه النظرية العلاقة بين معدل الولادات والوفيات الخام، وهنالك أربع مراحل للتحول الديموغرافي تمر بها المجتمعات البشرية (الانصاري، 1986: 125):

المرحلة الأولى: المرحلة البطيئة وشبه الثابتة وتتميز بإرتفاع المعدل العام لكل من الولادات والوفيات بشكل بطيء وقريب إلى الثبات، وتبرز بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الإجتماعي التقليدي المتخلف.

المرحلة الثانية: تتميز هذه المرحلة بسرعة نمو السكان نتيجة إنخفاض معدلات الوفيات بدرجة أسرع من إنخفاض معدل الولادات بسبب تحسن الأوضاع الصحية والتعليمية والإقتصادية، إذ إن الدول الصناعية المتقدمة قد مرت بهذه المرحلة وأستمرت مدة طويلة قاربت قرناً كاملاً، أما الدول النامية فإن دخولها لهذه المرحلة كان سريعاً مستفيدة من التقدم الحاصل في مجالات الطب العلاجي والوقائي.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يبدأ نمو السكان بالإنخفاض التدريجي نتيجة إنخفاض معدل الولادات (معدل النمو بين 1-2%) سنوياً، وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الإنتقالية .

المرحلة الرابعة: يتميز نمو السكان في هذه المرحلة بكونه متدرجاً في الإنخفاض ويسود نمط الأسرة صغيرة الحجم، وتتميز المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بإنفتاح النافذة الديموغرافية فيها إذ يصل معدل النمو إلى اقل من(1%) سنوياً.

ومن خلال مقارنة هذه المراحل لنظرية التحول الديموغرافي بصورة عامة على الدول العربية، فيلاحظ أن المرحلة الأولى أستمرت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ تميزت بإرتفاع معدلات الولادات والوفيات وكانت الفجوة بينهما محدودة جداً ومعدل النمو السكاني بطيئاً جداً، في حين إن المرحلة الثانية قد إستمرت إلى نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينات من القرن الماضي في معظم الدول العربية وشهدت إرتفاعاً كبيراً في معدل النمو السكاني إلى اكثر من (3-4%) سنوياً، وقد وصفت تلك المرحلة بمرحلة الإنفجار الديموغرافي، أما المرحلة الثالثة فكان نطاقها بطيئاً وبحدود ضيقة ومن الممكن إعتبار نهاية عقد الثمانينات البداية الحقيقية لهذه المرحلة، إذ بدأت معدلات الولادات بالإنخفاض التدريجي مع حصول بعض التقدم في المجالات الإجتماعية والثقافية والتحولات الإقتصادية.

أما المرحلة الرابعة فيمكننا القول إن عدم إنخراط التحول الديموغرافي في البلدان العربية في إطار التطور الشامل بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فإن معظم الدول العربية لم تدخل هذه المرحلة لحد الآن، إذ كان هذا التحول نتيجة تحسن الأوضاع الصحية وإنخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع، علماً أن الدول العربية غير متجانسة إذ توجد اختلافات كبيرة بينها طبقاً للمستويات الإقتصادية والإجتماعية والخدماتية (الدعبوسي،2010: 12) .

المطلب الرابع :- **مفهوم التنمية الاقتصادية**

تعد العلاقة بين السكان والتنمية من اكثر العلاقات اشكالية في المجتمعات المعاصرة، من هنا ظهرت اهمية التركيز على الجوانب الديموغرافية للسكان ودمجها مع الجوانب التنموية، لأن السكان فضلا عن كونهم صانعي التنمية والمسؤولين عن إنجاحها، فإن أعداد السكان وتركيبهم النوعي تشكل عوامل مؤثرة في التنمية. إذ هنالك من يرى ان الزيادة السكانية ستساهم في تعزيز التنمية، خاصة الزيادة في نسبة السكان الشباب القادر على العمل، مع توفر المتطلبات اللازمة لهذه التنمية .

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية"(ابراهيم،2000: 499).

كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها "عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية" (معروف،2005: 11).

ان الاقتصادي كولن كلارك البريطاني الجنسية هو من اشهر من دعا الى فكرة ان النمو السكاني وخاصة الفئة القادرة على العمل عامل مشجع على تحقيق التنمية، اذ يؤكد انه على المدى الطويل يؤدي النمو السكاني الى التنمية الاقتصادية، وليس انخفاضه او عدم نمو السكان. ومن جانب آخر نجد ان الاقتصادي هيرشمان يسير في نفس الاتجاه والذي يرى ان الزيادة في السكان سوف تؤدي الى تخفيض مستويات المعيشة للسكان، إلا اذا كان هنالك اهتمام من جانب السكان بمستويات معيشتهم والسعي نحو زيادتها من خلال زيادة الانتاج .

المبحث الثاني/ إتجاهات ومؤشرات التحول الديموغرافي في العراق

المطلب الأول :- **إتجاهات التحول الديموغرافي**

<u>أولاً:- تطور حجم ونمو السكان</u>

شهد نمو السكان في العراق تطوراً سريعاً ومتواصلاً ومنتظما، إذ تشير البيانات الإحصائية إن عدد السكان تضاعف ثلاث مرات تقريباً منذ بداية منتصف القرن الماضي وبزيادة حوالي أربعة ملايين نسمة (خطة التنمية الوطنية،2010-2014: 34) في كل عقد من الزمن، ولم تتأثر الأرقام المطلقة للزيادات السكانية بالتقدم أو التراجع الذي شهده الإقتصاد العراقي خلال المراحل الزمنية المتعاقبة، وذلك ما أكدته النتائج الخمسة للتعدادات السكانية والتي أجريت في العراق إبتداءاً من أول تعداد عام 1947 لغاية آخر تعداد عام 1997 فضلاً عن التقديرات السكانية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء منذ عام 2003، ويبين جدول (1) والشكل (2) تطور حجم السكان ومعدلات النمو في العراق.

جدول (1) حجم السكان الكلي ومعدلات النمو في العراق لسنوات مختارة		
السنوات	حجم السكان	معدل النمو السنوي %
1947	4.816185	2.7
1957	6.329.000	3.1
1965	8.097.000	3.3
1977	12.000.000	3.2
1987	16.335.000	3.1
1997	22.046.000	3.0
2007	28.000.000	3.0
2017	38.854.572	3.0

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، مجموعة تقارير إحصائية لسنوات متعددة .

إذ نلاحظ ان عدد السكان الإجمالي بلغ (6.3) مليون نسمة عام 1957 بعد أن كان (4.8) مليون نسمة في عام 1947 وبمعدل نمو سنوي مقداره (2.7%)، وارتفع إلى (8) مليون نسمة عام 1965 وبمعدل نمو (3.3%) وإلى (12) مليون نسمة عام 1977 وإلى (16.3) مليون نسمة عام 1987 وإلى (22) مليون نسمة عام 1997 وإلى (28) مليون نسمة عام 2007 وعلى الرغم من عدم تنفيذ التعداد المقرر منذ عام 2007 إلا أن نتائج عمليات الترقيم والحصر التي نفذت قدرت عدد السكان عام 2009 بـ(31.4) مليون نسمة، في حين بلغ (38.8) مليون نسمة عام 2017، وبمعدل نمو(3%) سنويا(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،2011: 20).

وإذا ما إستمر إرتفاع هذا المعدل (3%) سنوياً وحسب الإسقاطات السكانية، فأن عدد السكان سوف يتجاوز (47.3) مليون نسمة في عام 2025، وقد يتضاعف هذا العدد إلى (53) مليون نسمة بحلول عام 2030، فضلاً عن وجود قيم وأعراف إجتماعية تدفع بهذا الإتجاه فتجعل العراق بعيداً عن مرحلة الإستقرار السكاني وهي المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي (خطة التنمية الوطنية، 2013-2017: 30)، إن الزيادة السكانية المتوقعة يمكن أن تشكل فرصة للنمو الإقتصادي في حالة توفير فرص العمل المنتج لهذا العدد الضخم من الذين هم في سن العمل المنتج، لكنها ستزيد الضغوط على سوق العمل أكثر من أي وقت سبق وهو أمر يتطلب التوجه نحو تنويع إقتصاد البلد وتنويع مصادر الدخل والتركيز على التوجهات الإنتاجية بدل التوجهات الإستهلاكية،

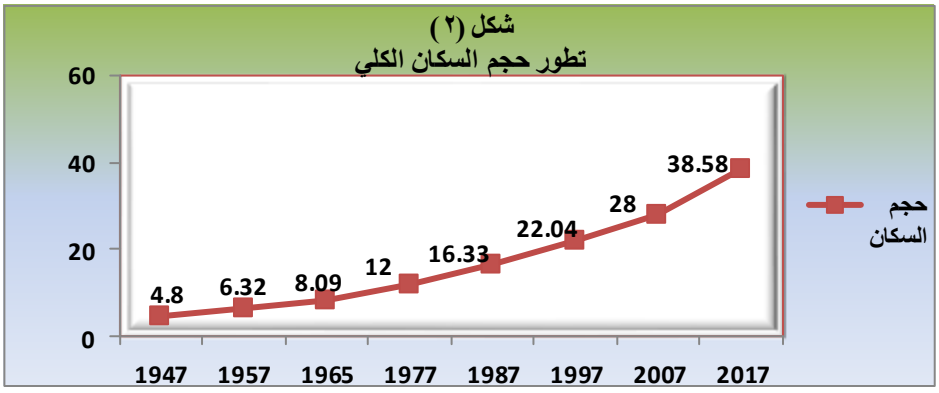

الشكل من عمل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول (1).

وهذه الحقائق الديموغرافية تؤشر إستمرار إرتفاع حجم السكان في العراق، وفي حال لم تبنى سياسة سكانية رصينة تهدف إلى تخفيض حجم السكان يساندها وعي إجتماعي بقدر حجم عواقب الضغط السكاني على البيئة والتنمية، فهذا يعني ستكون هنالك تحديات كبيرة تواجه الإقتصاد العراقي في توفير وتأمين ومضاعفة الموارد وتلبية الإحتياجات والمتطلبات المتعددة والمختلفة لهذه الاعداد المتزايدة من السكان في المستقبل بأعتبارها قوة ضاغطة على تلك الموارد في المستقبل.

ثانياً:- التركيب العمري والنوعي للسكان :

يشير واقع التركيب العمري لسكان العراق والذي يحدد حجم قوة العمل المتاحة، وعلى أساسه تتحدد أعباء الإعالة من جهة ومستويات الإدخار والإنفاق وأنماط الإستهلاك من جهة أخرى، ان اكثر من ثلثي سكان العراق هم اليوم دون سن الثلاثين من العمر حسب البيانات الصادرة عن المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق. إذ شهد التركيب العمري للسكان تغييرات ملموسة في العقود الثلاثة الأخيرة، ومن أهم ملامح هذا التغيير هي تذبذب نسبة النمو للفئة العمرية (أقل من 15 سنة)، إذ إرتفعت من (45%) عام 1970 إلى (47%) عام 1987 وإنخفضت إلى (44%)عام 1997 من مجموع السكان، ووصلت عام 2008 إلى (38.4%).

إن هذا الإنخفاض جاء لصالح السكان في سن العمل (15-65 سنة) إذ بلغت نسبتهم عام 2009 (56.1%) وإرتفعت إلى (56.9%) عام 2011 و(57.2%) عامي 2012 و 2013 ووصلت (58.6%) عام 2017 (خطة التنمية الوطنية،2013-2017: 31).

ويشير ذلك إلى زيادة السكان فئة النشطين إقتصادياً الأمر الذي ينبئ بتحقيق مستويات عالية من التنمية الإقتصادية من خلال إرتفاع معدلات التشغيل وإنتاجية العاملين بأعتبارهم قوة دافعة للإقتصاد، إذا ما توفر لهم الدعم والمساندة من قبل الحكومة بمنح القروض الميسرة وتوفير التسهيلات الكمركية كذلك وضع القوانين والتشريعات التي تشجع على العمل وغيرها من الأساليب والإجراءات والسياسات والبرامج .

أما فيما يتعلق بفئة كبار السن (65 سنة فاكثر) فقد شكلت نسبة (2.8%) عام 2009 من إجمالي السكان، وإرتفعت نسبياً واستقرت بنسبة (2.9%) في الاعوام 2011 و 2012 و 2013، وثم إرتفعت إلى (3.3%) عام 2017، وذلك بسبب ضعف فاعلية السياسات الصحية ولا سيما الوقائية منها، وضيق نطاق تغطية هذه الفئة ببرامج الدعم الحكومي الصحي والضمان الإجتماعي (خطة التنمية الوطنية،2013-2017: 9) .

في حين بلغ معدل الإعالة العمرية[1] ما نسبته (78.2%)عام 2009 بعد أن كان (80%) في عام2005، وعاود بالإنخفاض إلى (75.8%) عام 2011 و(74.7%) عام 2012 لتصل إلى (70.8%) عام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء، ارقام ومؤشرات العراق) إن هذا الإنخفاض يساعد على رفع معدلات الإدخار وفرص الإستثمار المحلي والنمو والتشغيل بما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة ورفع مستويات التنمية، إلا أن ذلك يبقى مرتبطاً بمدى توفر المؤسسات والأسواق المالية وتوجيه المدخرات لإستثمارات منتجة.

أما فيما يتعلق بالتركيب النوعي للسكان فإن نسبة النوع تعد مؤشراً ودليلاً على التوازن الديموغرافي، إذ ظلت هذه النسبة متوازنة تقريباً في العراق وعلى مستوى المحافظات طيلة المدة الممتدة من عام (1970-2012) مع تأثيرات طفيفة تبعاً لعوامل الهجرة الداخلية والخارجية، إذ بلغت نسبة النوع (104) ذكر لكل 100 أنثى عام 2009، وإنخفضت إلى (103) ذكر عام 2017 وبشكل عام (خطة التنمية الوطنية،2013-2017: 32) والجدول (2) يوضح الاسقاطات السكانية في العراق لعام 2017 حسب الفئات العمرية، والشكل (3) يبين الهرم السكاني في العراق لعام 2017 .

[1] معل الاعالة العمرية :- هو عدد الافراد الذين يعيلهم الشخص الواحد من افراد القوى العاملة ويحسب من خلال قسمة مجموع السكان باستثناء القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) على عدد القوى العاملة (وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء- أرقام ومؤشرات العراق ،2016).

الجدول (2) اسقاطات سكان العراق موزعين بحسب الفئات العمرية والجنس لعام 2017					
فئات العمر	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %
0-4	2.797.545	2.651.875	5.449.420	51.3	48.6
5-10	2.610.837	2.457.750	5.068.587	51.5	48.4
10-14	2.333.310	2.178.225	4.511.535	51.7	48.2
15-19	2.047.196	1.934.291	3.981.487	51.4	48.5
20-24	1.788.188	1.650.324	3.438.512	52.0	47.9
25-29	1.402.568	1.363.691	2.766.259	50.7	48.7
30-34	1.228.111	1.263.834	2.491.945	49.2	50.7
35-39	1.046.795	1.103.641	2.150.436	48.6	51.3
40-44	987.116	1.000.295	1.987.411	49.6	50.3
45-49	729.478	751.125	1.480.603	49.2	50.7
50-54	430.105	535.617	965.722	44.5	55.4
55-59	488.977	511.700	1.000.677	48.8	51.1
60-64	336.760	368.061	704.821	47.7	52.2
65-69	221.659	230.935	452.594	48.9	51.0
70-74	144.623	145.522	290.145	49.8	50.1
75-79	76.170	91.800	167.970	45.3	54.6
80+	94.320	137.075	231.395	40.7	59.2
المجموع	18.763.758	18.375.761			
إجمالي عدد السكان – 37,139,519					

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقارير احصائية لعام 2017.

شكل (3) الهرم السكاني للعراق

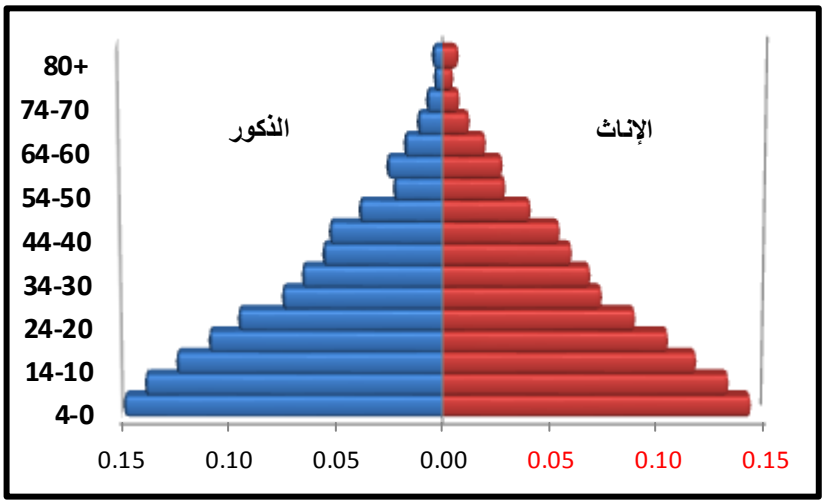

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة.

ومن خلال شكل (3) نلاحظ إرتفاع نسبة الفئة العمرية (10-14سنة) بالمقارنة مع الفئة اللاحقة بمعنى إن غالبيتهم في مرحلة المراهقة وهذا يتطلب توفير برامج وسياسات ومشروعات معينة تتصل بإعدادهم صحياً وتعليمياً وتربوياً، أما الفئات (15-19سنة) و (20-24سنة) تختلف بسبب وقوفهما على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب الإختيار بين العمل وإكمال الدراسة وتكوين الأسرة (يونس، 2011: 61).

ثالثاً:- التوزيع البيئي للسكان : -

تؤشر البيانات الإحصائية في العراق بإن نسبة سكان الحضر قد فاقت نسبة سكان الريف إذ شكلت نسبة سكان الحضر(70%) من مجموع السكان بينما شكلت نسبة سكان الريف (30%) عام 2016، إذ كان لآليات توزيع الإستثمارات وغياب البعد المكاني للسياسات الإنمائية والاستراتيجيات الوطنية أثرها الكبير على حركة السكان الداخلية وعامل الهجرة الداخلية بسبب الظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها من عوامل الجذب والطرد.

رابعاً:- السكان النشطون إقتصادياً

تمثل حدود الفئة العمرية (15-64سنة) قوة العمل المتاحة في الإقتصاد ويمكن أن يتم تقسيمهم إلى السكان العاملين فعال أو السكان العاطلين عن العمل في ضوء نشاطهم الأساسي، وتشير الإحصاءات السكانية أن نسبة النشاط الإقتصادي لكلا الجنسين بلغ (28.1%) من إجمالي السكان عام 2003 و(27.6%) عام 2004، جاء هذا الإنخفاض في هذه الأعوام نتيجة تدهور وإنحسار الأنشطة الإقتصادية في مختلف القطاعات بسبب الأحداث التي مرت بالعراق وتغيير السلطة والحكومة ، وأيضاً عدم توفر فرص عمل وبالأخص للفئات التي تدخل سوق العمل لأول مرة مما أدى إلى إنخفاض واضح من إمكانية تحسين نسبة مساهمة السكان النشطين اقتصادياً بعد عام2003.

ومن ثم عاودت النسبة بالإرتفاع ليصل عام 2006إلى (49.6%) بسبب سياسة التشغيل التي إتبعتها الحكومة عام 2005، غير أن هذه النسبة عاودت بالإنخفاض في عامي 2007 و2008 لتصل إلى (47.3%) وإلى (38.4%) عام 2009، إن هذه النسب تشير وبصورة واضحة على إنخفاض مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي بسبب الظروف غير الطبيعية والطائفية والتهجير، وهذا يفسر ويؤكد على وجود ظاهرة البطالة في قوة العمل الفعلية المتاحة.

المطلب الثاني :- مؤشرات التحول الديموغرافي

أولاً:- معدلات الخصوبة :

تعد الخصوبة من أهم المكونات المقررة للنمو السكاني ويختلف تطورها ومستواها من مجتمع لآخر وبحسب خصائص تلك المجتمعات سواءاً أكانت إقتصادية أم إجتماعية أو سياسية أو ثقافية، ويقاس معدل الخصوبة بمتوسط عدد الأطفال المولودين أحياء للمرأة أثناء فترة حياتها، ويعد معدل الخصوبة الكلية في العراق مرتفعاً بالمقارنة مع دول العالم والدول العربية بفعل السياسات السكانية السابقة التي دعمت رفع معدلات نمو السكان، إذ بلغ المعدل العالمي (2.5) ولادة حية لكل إمرأة في سن الإنجاب، وقد بلغ معدل الخصوبة في عام 2006 (4.8) ولادة حية مسجلاً إنخفاضاً واضحاً مقارنتاً بـ(5.7) ولادة حية في عام 1997(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق،2008: 20)، وعلى الرغم من إنخفاض معدل الخصوبة إلا أنه مرتفعاً بالمقارنة مع دول الجوار، إذ بلغ في السعودية (3) مولوداً حياً وفي ايران (1.6) مولوداً حياً ولبنان (1.8) مولوداً حياً، وقد بلغ متوسط معدل الخصوبة الكلي في العراق عام 2013 (4.3) مولوداً حياً، ويمكن تفسير إرتفاع معدلات الخصوبة والبطء الشديد في إنخفاضها إلى سن الزواج المنخفض نسبياً لكلا الجنسين، وعدم إعتماد الفترة الصحية للتباعد بين الولادات وإرتفاع نسبة الحاجة غير الملباة لقلة توافر وسائل تنظيم الأسرة وإنخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل (الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية،2014: 10).

جدول (3) معدلات الخصوبة الكلي في العراق للمدة (2000-2015)	
السنوات	معدل الخصوبة الكلي
2005-2000	5.1
2010-2005	4.8
2015-2010	4.3

الجدول من عمل الباحث بالإستناد الى بيانات :
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، 2014.

ومن خلال الجدول (3) نلاحظ انخفاض معدلات الخصوبة الكلية في العراق خلال المدة من 2000-2015 من 5.1 الى 4.3، وذلك لاسباب عديدة منها ارتفاع معدل التحاق الفتيات بالتعليم ودخولهم في سوق العمل وانخفاض معدل دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر كلها عوامل ادت الى انخفاض معدل الخصوبة الكلي، إن أستمرار إنخفاض معدلات الخصوبة سيؤدي إلى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل العراق على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وبالتالي الإقتراب من إنفتاح النافذة الديموغرافية، أي تحول المجتمع من وضع إلى وضع آخر، إذ تتجاوز فيه نسبة السكان النشطين إقتصادياً (15-64 سنة) معدل النمو للفئات السكانية المعالة والتي يمثلها صغار السن أقل من 15 سنة وكبار السن 65 فاكثر. إن إنخفاض معدلات الإعالة يؤدي إلى رفع معدلات الإدخار مما يدعم فرص الإستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل هذا من ناحية، وهذا يتيح من ناحية أخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة، لكنه يبقى مرتبطا بمدى توفر المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على إستثمار المدخرات وتوجيهها بالشكل المخطط والسليم، فزيادة السكان في سن العمل يكون لها آثار إيجابية من خلال التشغيل وتوفير فرص عمل متنوعة وقد يكون أثرها سلبياً في حالة عجز الإقتصاد الوطني من إستيعاب الزيادة في قوة العمل.

ويؤثر معدل الخصوبة بالبنية العمرية، لإن المكاسب التي تتحقق على صعيد توقع الحياة نتيجة تخفيض مستويات الوفيات تطال كل الفئات العمرية، لكنها تكون أكثر أهمية بالنسبة للفئات الأدنى في الهرم السكاني والنساء في عمر الخصوبة، وبالنتيجة تسهم في زيادة فتوة الشباب. وفي الوقت الذي يعمل إنخفاض معدل الخصوبة على الحد من زيادة عدد السكان في سن العمل، تتضاءل أهمية الإنخفاض المتحقق في الوفيات في تأثيرها على مستويات الخصوبة وتعمل على تسريع عملية الوصول إلى النمط العمري الملائم لتحقيق الإنخفاض في معدل الخصوبة. إن تخفيض معدل الخصوبة يعد من الشروط الضرورية لتخفيض النمو السكاني في المستقبل، لذا فإن على العراق خفض معدل الخصوبة من مستواه الحالي إلى مستوى الإحلال الذي يعادل (1.2) من الأطفال، وتشير البيانات المتاحة إن العراق لن يتمكن من تحقيق هذا الإحلال إلا بعد عام 2050، وذلك بسبب التفاوت الزمني بين إنخفاض معدلات الخصوبة وهبوط معدل النمو الطبيعي، وأن الأجيال الحالية ستسهم في نمو السكان (تحليل الوضع السكاني في العراق،2012: 79-80).

ثانياً:- معدل الولادات والوفيات

ترتبط معدلات الخصوبة بمعدل الولادات وبارتفاع وفيات الأطفال لإن ذلك سيدفع إلى الزيادة في المواليد للتعويض عن وفاة بعضهم من ناحية ولضمان بقاء عدد ملائم منهم من ناحية أخرى، ويمكن ملاحظة إن إنخفاض معدل الوفيات يوازيه إنخفاضاً في معدل الولادات، إذ إن إنخفاض المعدلات العالية لوفيات الأطفال والذي يرتبط بالصحة الإنجابية سيقلل من الحاجة إلى الزيادة الكبيرة في الإنجاب. إذ أن كان معدل وفيات الأطفال الرضع (35) وفاة طفل لكل الف مولود حي عام 2006 ليستمر هذا الاتجاه في الإنخفاض في الأعوام التالية ليبلغ (21) وفاة طفل لكل الف ولادة حية عام2013، وعلى الرغم من هذا الإنخفاض المستمر لهذه النسب الا انها لازالت مرتفعة بالمقارنة ببعض الدول العربية كالكويت (11) والأردن والسعودية (26) وفاة طفل لكل الف مولود حي لعام 2007 . أما بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد بلغ (41) وفاة طفل لتنخفض الى (37) وفاة طفل عام 2013، بالمقارنة مع دول اخرى مثل الامارات (11) وفاة طفل وقطر (11.5) وفاة طفل لعام 2007 .

جدول رقم (4) وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة في العراق (لكل الف مولود حي)					
السنوات / معدل الوفيات	2006	2010	2011	2012	2013
الأطفال الرضع	35	30	32	28	21
الأطفال دون سن الخامسة	41	38	37	37	27

الجدول من عمل الباحثة بالإستناد الى بيانات :-
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي في العراق لسنوات (2011-2015): 28.

والجدول (4) يوضح انخفاض وفيات الاطفال الرضع الى (21 مولود حي لكل الف مولود) بعد ان كانت (35 مولود حي لكل الف مولود) عام 2006 ، وهذا بسبب اهتمام الحكومة بالمرأة اثناء فترة الحمل وتوفير اللقاحات اللازمة وغيرها من العناية الصحية بالمرأة والطفل، كذلك بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة (التخطيط، مؤشرات العراق، لسنوات متعددة) .

أما فيما يتعلق بمعدل المواليد الخام فهو "عدد المواليد الأحياء لكل الف شخص خلال فترة زمنية معينة".

أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فهو "عبارة عن عدد الوفيات لكل الف شخص خلال فترة زمنية معينة" (التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العملة). والجدول رقم (5) يوضح معدل الولادات والوفيات الخام في العراق.

جدول (5) معدل الولادات والوفيات الخام في العراق للمدة (2003-2013)		
السنوات	معدل الولادات خام	معدل الوفيات خام
2003	37.8	11.1
2004	37.4	11.2
2005	37.1	11.3
2006	36.7	11.3
2007	36.3	11.4
2013	31.3	4.5

الجدول من عمل الباحثة بالإستناد الى :-
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، البيانات الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

ومن خلال جدول (5) نلاحظ إنخفاض معدل الولادات الخام عن مستوياته السابقة، إذ انخفض إلى (31.3) ولادة حية لكل الف نسمة عام 2013 بعد ان كان (37.8) ولادة حية لكل الف نسمة في عام 2003، أما معدل الوفيات الخام فقد إرتفع بشكل نسبي من (11.1) شخص لكل ألف نسمة عام 2003 إلى (11.4) شخص لكل الف نسمة عام 2007، ومن ثم عاود بالإنخفاض ليصل الى (4.5%) عام 2013 استناداً الى (الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، 2014: 27)

ثالثاً:- معدلات الإحلال

من خلال الجدول (6) يبين معدل الاحلال الاجمالي والصافي في العراق خلال المدة (2003-2007).

جدول (6)
معدل الاحلال الاجمالي والصافي في العراق للمدة (2003-2007)

السنوات	معدل الاحلال الاجمالي	معدل الاحلال الصافي
2003	2.67	2.16
2004	2.64	2.12
2005	2.60	2.09
2006	2.57	2.06
2007	2.54	2.03

الجدول من عمل الباحثة بالإستناد الى بيانات :-
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، البيانات الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

نلاحظ لقد إنخفض معدل الإحلال الإجمالي[2] بشكل طفيف خلال المدة (2003-2007)، إذ كان المعدل عام 2003 (2.67%) وإنخفض الى (2.54 %) عام 2007. أما معدل الإحلال الصافي[3] فقد انخفض من (2.16 %) عام 2003 ليبلغ (2.0%) عام 2007. مما يعني ان المجتمع العراقي قادر على احلال نفسه بأكبر من حجمه اي بالضعف تقريباً.

المطلب الثالث :- الهبة الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

إن الإختلال بين السكان والموارد يمثل مشكلة مهمة لها آثار على المتغيرات الإقتصادية الكلية، فالسكان هم القوة المنتجة الرئيسة في الاقتصاد، وإن الشرط الأساسي المسبق للإنتاج على إختلاف نوعه وطبيعته وأسلوبه هو مدى توفر الأيدي العاملة، وهذا بدوره يتوقف على حجم السكان، ويشترط أسلوب الإنتاج السائد في البلد المعني وفقاً لمستوى تطور تقسيم العمل الإجتماعي، وجود حد أدنى من السكان ومعدل نمو مناسب (إذ قد يكون هذا المعدل مرتفعاً أو منخفضاً إلى الحد الذي يتناقض فيه مع مستوى الإنتاج مما يخلق فجوة تعمق من طبيعة المشكلة القائمة بين حجم السكان والتنمية الإقتصادية) وتركيبة سكانية معينة (فهنالك فئات عمرية معالة لا يمكنها أن تمارس العمل مثل الأطفال وكبار السن وغيرها) وبدون توفر هذه الشروط لن يتمكن أسلوب الإنتاج من إنجاز وظيفته الإجتماعية بكفاية ملائمة للتطور الإقتصادي المنشود.

ومن جانب آخر فإن لأسلوب الإنتاج حداً أمثل من السكان، فإذا ما إنخفض عدد السكان ومعدل النمو السكاني عن الحد الأدنى المطلوب أو تجاوز الحد الأقصى الملائم فإن عملية الإنتاج الإجتماعي ستظهر غير قادرة على أداء مهامها، ومن الممكن أن يتعرض النظام الاقتصادي برمته في بعض الحالات للخطر. وبذلك يمكننا إستنتاج إنه في أي مجتمع من المجتمعات يكون العدد الموافق من السكان يختلف من أسلوب إنتاج إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى في تطور أسلوب الإنتاج ذاته، وإن مفهوم الحجم الأمثل للسكان تحدده شروط كل مرحلة من مراحل التطور الإقتصادي والإجتماعي، بمعنى إن حجم السكان الأمثل مشروط بطبيعة النظام الإقتصادي السائد وقوانينه الاقتصادية الموضوعية، وأيضا بمستوى الوعي الاجتماعي، وعليه فالعلاقة بين السكان كقوة منتجة رئيسة ونمط النظام الإقتصادي السائد تضع مسألة الحجم الأمثل للسكان وإستخدامه معياراً للحجم الفعلي للسكان. (دونالد سنودجراس وآخرون، 1995 :٢٨٤-٢٨٥) .

[2] معدل الإحلال الإجمالي:- هو معدل لقياس قدرة المرأة على إنجاب أنثى تحل محلها، وهو عبارة عن مجموعة معدلات الخصوبة الأنثوية حسب العمر (مواليد الإناث فقط) مضروباً في طول الفئة العمرية .

[3] معدل الإحلال الصافي:- وهو عبارة عن مجموعة معدلات الخصوبة الأنثوية حسب العمر (حسب إحتمالات البقاء على قيد الحياة لكل مواليد الفئة العمرية) مضروباً في طول الفئة العمرية، لذا يعد مقياساً لقياس قدرة المجتمع على إحلال نفسه إذا ساوى الواحد الصحيح، أما أذا زاد عن ذلك فإن المجتمع قادر على إحلال نفسه بأكبر من حجمه، في حين إن كان أقل من الواحد الصحيح فيعني إن المجتمع غير قادر على إحلال نفسه .

وفي الواقع الفعلي يلاحظ أن في كثير من الحالات فإن معدل نمو السكان ينحرف زيادةً أو نقصاناً عن معدل النمو الاقتصادي، وينجم عن هذا التغير أو الإنحراف تأثير عدد من العوامل مثل (التطور التقني والعلمي والقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وقد يكون هذا الإنحراف ذا طبيعة انتقالية طويلة الأمد، إذ قد يظهر بعد مرحلة تطور التطابق بين الحجم السكاني الفعلي والحجم الأمثل، وإن تحقيق مثل هذا التطابق تحدده الإمكانات الواقعية لأسلوب الإنتاج مثل إمكانات التشغيل وتوفير الاحتياجات الاستهلاكية للحجم الأمثل للسكان. لذا يعمد بعض الباحثين إلى القول إن الحجم الأمثل للسكان هو حجم السكان الضروري اقتصادياً، وإن الحجم الأمثل للسكان هو الذي يتناسب مع حجم الموارد المتاحة غير أن هذين المفهومين (الحجم السكاني الفعلي والحجم السكاني الأمثل) لا يعبران عن شيء واحد إذ إن الحجم السكاني الضروري إقتصادياً يعد معياراً مهماً وأساسياً للحجم الأمثل للسكان .

إن كل أسلوب إنتاج على إختلاف نوعه يتطلب حجماً معيناً من السكان يضمن إعادة إنتاجه ليحرك عجلة النشاط الاقتصادي، ويتوقف هذا الحجم على عدة عوامل أهمها مستوى تطور القوى المنتجة في المجتمع فالأيدي العاملة غير الماهرة تشكل عبئاً يثقل كاهل الإقتصاد ويقوده إلى الإنحدار أكثر مما يكون سبباً في تطوره، إذن ما الجدوى الإقتصادية من وجود كم هائل من الأيدي العاملة غير الماهرة ؟ وفي جميع الحالات يكون من المهم فيما يتصل بالتطور الإقتصادي التنبؤ بعدد السكان لمرحلة مقبلة طويلة وخاصة بالفئات القادرة على العمل، ذلك أن من المستحيل التنبؤ بإتجاهات النمو الإقتصادي من دون توقعات مسبقة لإحتمالات تطور حجم السكان بوصفهم قوة إجتماعية منتجة أساسية، على الرغم من انه في نفس الوقت يزداد الطلب الكلي.

إن زيادة معدل النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل القومي (بإعتباره أحد مؤشرات النمو الاقتصادي) له آثاراً سلبية متعددة من أهمها:-

1) إنخفاض المستوى المعاشي :- إن حصة الفرد من الدخل القومي يمكن إحتسابها من خلال حاصل قسمة الدخل القومي على عدد السكان خلال نفس السنة (التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ارقام ومؤشرات العراق)، وبالتالي فإن الزيادة السكانية ستؤدي إلى إمتصاص الزيادات المتحققة في الدخل القومي، وستكون الحالة أسوء فيما لو كان هذا الدخل يمتاز بالثبات أو يتجه إلى التناقص مقارنتاً بعدد السكان، الأمر الذي يشكل عبئاً على الإقتصاد يتمثل بإنخفاض حصة الفرد من الدخل القومي، وبالتالي حصول تدهور في المستوى المعاشي لغالبية السكان، خصوصاً إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار قضية أخرى وهي إن زيادة السكان تعني زيادة نسبة السكان المعالين مما يعني إثقال كاهل الاقتصاد بمشكلة اكبر(هاشم، 2010).

2) تفشي ظاهرة الفقر :- إن إنخفاض المستوى المعاشي في أي بلد يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر في مجتمعه، إذ إن أرتفاع نسبة الفقر جاءت من الإخفاق في إشباع وتلبية الحاجات الأساسية وعدم القدرة على توفير الخدمات الضرورية لغالبية السكان، لإن هذه الحاجات والخدمات تكون قابلة للزيادة والتجدد وخاضعة للتطور مع تطور المجتمع وموارده. ونرى الصورة بشكل أكثر وضوحاً إذا ما وجدت زيادة في معدل النمو السكاني وبمعدل أكبر من معدل نمو الدخل القومي، إذ ستنخفض حصة الفرد من الدخل القومي وفقاً لذلك، ويصبح من غير الممكن إشباع وتلبية الحاجات الأساسية للسكان نظراً لزيادة معدلات نموهم بشكل كبير.

3) إنخفاض حجم الإدخار القومي :- إن نتيجة انتشار ظاهرة الفقر تؤدي إلى ضعف قدرة الأفراد على الإدخار وزيادة الإستهلاك، فينخفض حجم الإدخار القومي، وبما أن حجم الإدخار القومي هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فإن مشكلة الفقر سيترتب عليها مشكلة أخرى تقف حجر عثرة في طريق التنمية الإقتصادية، إذ أن زيادة حجم الإدخار القومي مع وجود نظام مالي وائتماني كفوء ومتمكن سيمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالإستثمار وبدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد تؤدي للتضخم، علماً أن معدل الإدخار القومي المطلوب يقدر بما يزيد عن 25 % من إجمالي الدخول، ويرى الإقتصاديون وجود علاقة متبادلة بين الإدخار والتنمية إذ تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للإستثمار، ومهما كانت درجة تأثير الإستثمار على التنمية فإنها تتحدد وفقاً لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة (نامق، 1969، بدون)

4) ضعف القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية :- إذ إن الزيادة السكانية مازالت تؤدي إلى تخفيض حجم الادخار القومي، فإن هذا الوضع سيدفع إلى إنخفاض الإستثمار القومي، بمعنى إنخفاض الناتج القومي، والذي يترتب عليه تدهور المستوى المعاشي لغالبية الأفراد في المجتمع بمعنى (حلقة الفقر)، والذي يدعم هذا الوضع هو أن غالبية البلدان النامية تعاني من عدم مرونة جهازها الإنتاجي الذي لا يستطيع أن يستجيب بسهولة للتغيرات التي تحدث مهما كان نوعها.

5) إرتفاع معدل حجم البطالة :- إن الزيادة السكانية تزيد من إحتمالية زيادة حجم البطالة، وهذه الظاهرة تحدث بشكل واضح وواسع في البلدان النامية، وهي تعني بـ(أن الإقتصاد لا يعمل بكامل طاقاته الإنتاجية المتاحة، وإنها تمثل ضياعاً في الموارد الإقتصادية لا يمكن تعويضه) وتضيع فرصة للتقدم والرفاهية. فكل يوم يبقى الفرد فيه عاطلاً عن العمل لا يمكن أن يعوض بعمل يوم آخر. وبالتالي بما إن حجم الإستثمار المتواضع في هذه الحالة لا يكفي لإستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ولا يخفى ما للبطالة من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية سلبية على الإقتصاد القومي، إذ أن قضية البطالة تتصدر قائمة القضايا التي تمس الشباب (العيسى، 2001: 41-43)

خلاصة القول ان نمو السكان يصبح نتيجة للتنمية وليس سبباً لها إذ ان مشاكل التنمية في اغلب البلدان النامية لا يعود الى زيادة السكان وانما الى تراكم الديون اذ لا يكفي كل ما لديها من واردات ودخل قومي لسداد ما هو مترتب عليها من ديون فيسجل ميزانها التجاري عجزاً نتيجة عدم المقدرة على دفع تلك الديون التي تأخذ شكل فوائد وأقساط، وتدهور التبادل الدولي إذ تصدر المواد الخام بأسعار زهيدة جداً لتستوردها مواد مصنعة بأسعار تفوق الخيال كالنفقات الغذائية والعسكرية والمصاريف الباهظة على السلع الاستهلاكية، والخسائر الناجمة عن طريق تحويل أموالها للخارج ، والعوامل الداخلية التي تكرس التخلف وتعيد إنتاجه.

المبحث الثالث/ بعض العناصر الأساسية اللازمة لإستثمار الهبة الديموغرافية وتوظيفها

أولاً :- تنمية الموارد البشرية

يمثل مصطلح التنمية البشرية ذا أهمية كبيرة وركيزة أساسية للفكر التنموي في معظم البلدان، إذ يعد الأهتمام بالبشر أحد أهم محاور التنمية في الهياكل المادية والإنتاجية، إلا أن الأهتمام بالإنسان كمورد وعنصر إنتاجي والسعي على رفع قدراته الصحية والتعليمية وتعميق مهاراته الإنتاجية ليساهم في تحقيق النمو الإقتصادي المنشود لم تحظ بالاهتمام الكافي في العراق، فعلى الرغم من تبني خطط التنمية في العراق خلال السبعينيات والثمانينات لقضايا التنمية البشرية من خلال العديد من الخطط والبرامج التعليمية والصحية إلا أنها لم تتضمن رؤية مستقبلية وتوصيات تستهدف الموازنة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي لضمان استدامة التنمية من خلال السعي إلى تخفيض النمو السكاني والسبب هو أن أراء المخططين في تلك الحقبة بإن العراق ومع وفرة موارده النفطية على وجه الخصوص لن يتعرض لمشاكل إقتصادية أو تنموية الناجمة عن ندرة الموارد، وعند مقارنة دليل التنمية البشرية في العراق بحسب المؤشر الذي يصدره سنوياً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990 بين قيمتين هما (0-1) كأدنى وأقصى قيمة في مؤشرات (الصحة وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، التعليم ويقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (بوزن الثلثين) ومعدل الإلتحاق بالمدارس (بوزن الثلث)، المستوى المعاشي المتمثل بـ(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلاً القوة الشرائية) (Todaro,2012: 48). والجدول (7) يوضح مؤشرات دليل التنمية البشرية لعام 2005.

جدول (7) مؤشرات دليل التنمية البشرية		
المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	85 سنه	25 سنة
معدل الإلمام للبالغين بالقراءة والكتابة (%)	100	0
إجمالي نسب الإلتحاق بالمدارس (%)	100	0
إجمالي الناتج المحلي للفرد (معامل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	40000	100

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، التعاون الدولي على مفترق طرق، المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ، ص 341.

يتضح إن العراق لم يحقق تقدماً على مدى عقود من الزمن، ففي الوقت الذي سجلت فيه الدول المتوسطة التنمية والتي يقع العراق بينها تقدماً ملحوظاً فتحول بعضها إلى دول عالية التنمية مثل الكويت بدليل قيمته (0.773) والأردن (0.812) والسعودية (0.891)، في حين بلغت قيمة دليل التنمية في العراق (0.623)عام 2006، وفي المرتبة (128) بعد أن كان في المرتبة (96) في عام 1990 وبقيمة بلغت (0.759) (تحليل الوضع السكاني في العراق،2012: 84).

إن إستثمار فرصة التحول الديموغرافي وتوظيفها بالأساليب والطرق المثلى لابد أن يرافقها خطط وسياسات تؤكد على تنمية الموارد البشرية في العراق من خلال المحاور الرئيسة التالية:

1) القيام بإصلاح النظام التربوي والتعليمي في العراق والتأكيد على تحسين المؤشرات التربوية، كنسبة الملتحقين بالدراسة الإبتدائية، إذ إنخفض معدل الإلتحاق الصافي في التعليم الإبتدائي إلى (85%) في عام 2007، بعد أن كان (91%) في عام 2003 (الزركوش،2013: 89)، إلا ان هذه النسبة عاودت بالإرتفاع بعد ذلك لتصل (95%) عام 2013. وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات، وبذلك ساهم إرتفاع معدل الأمية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية، كذلك إنعكس ضعف التنسيق بين المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى في ضعف التوافق بين البرامج الدراسية والتطبيقية ومخرجات نظام التعليم ومتطلبات النظام الإقتصادي وبين طبيعة إحتياجات سوق العمل من المهن والمهارات، ومن ناحية اخرى ضرورة زيادة حجم الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الموازنة العامة للدولة .

2) التأكيد على تحسين الصحة العامة بجانبيها الوقائي والعلاجي إذ أن إنخفاض وفيات الأطفال الرضع والأطفال الرضع دون سن الخامسة مع إرتفاع متوسط العمر المتوقع للإنسان وانتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة سيؤدي إلى التعجيل في التغيرات الديموغرافية ورفع النمو الإقتصادي .

3) تطبيق العدالة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في المشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية وكافة جوانب الإنتاج والأنشطة المدرة للدخل والتعليم والصحة وغيرها .

والخلاصة ان (التعليم والصحة والدخل والمساواة والعدالة) كلها مؤشرات مهمة للتنمية البشرية الناجحة فاذا ما تم اعداد وتنمية واستثمار الموارد البشرية بالشكل السليم والفعال فان البلد سيجني ثمار هذا الاستثمار على مديات مختلفة تساهم في تحقيق التنمية للبلد .

ثانياً :- دعم كافة القطاعات الإقتصادية التي تولد فرص عمل للعاطلين.

إن أهم التحديات التنموية التي تواجه العراق سابقاً وحالياً وخلال المدة القادمة نظراً للتغيرات الديموغرافية الجارية وزيادة أعداد السكان في سن العمل هي مشكلة البطالة، التي تعد بشكل عام مشكلة كبيرة في أي دولة وبشكل خاص بطالة الشباب المتعلم، ومن أهم الأسباب التي تقف ورائها هو الإختلاف بين خصائص قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل سواءاً أكانت من حيث الكم أو النوع، خاصة وأن هذه المشكلة قد يترتب عنها تداعيات إجتماعية تلحق أضراراً بالغة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما تعد هذه المشكلة أحد أهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات التنموية ومؤشراً على مدى فشل تخطيط الحكومة وعدم تكامل سياسات التعليم والتأهيل والتدريب فضلاً عن عمليات الإستثمار والتكنولوجيا (Bolom,2000: 258). ونستخلص من ذلك ان على الحكومة وحتى القطاع الخاص العمل معاً من اجل حل مشكلة البطالة المستشرية في الجسد العراقي عن طريق حاضنة أعمال تستوعب الخريجين وتوفير قروض ميسرة بدون فائدة ودعم الحكومة للمنتج المحلي وغيرها من الاجراءات والوسائل الكفيلة بحل مشكلة البطالة .

ثالثا :- التشريعات والقوانين وتمكين السلطات المحلية (الحكم الرشيد)

إن من الأمور الأساسية التي تساهم في تنشيط وتفعيل القطاعات الإقتصادية الإنتاجية والخدمية هي توفير البيئة التشريعية الملائمة التي تساعد على جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، إذ على الرغم من وجود قانون للإستثمار والتعديلات التي جرت عليه (قانون 13 لسنة 2006)، إلا أنه عندما يتم تطبيقه على أرض الواقع يصطدم بعقبات وعراقيل مختلفة منها ما يتعلق بملكية الأراضي، التداخل ما بين المحافظات والوزارات ووجود البيروقراطية والتعقيدات في الإجراءات والفساد المالي والاداري، ان من شروط المناخ الملائم للإستثمارات من الناحية التشريعية والقانونية هو أن يشمل منح المستثمرين العديد من المزايا، إذ إن الإعفاءات الضريبية وحدها غير كافية لتشجيع المستثمرين إذ لا بد من التأكيد على وجود نظام قانوني محدد وواضح ومبسط يعترف بالحقوق ويوفر الحماية لها ويكون مدعوماً بنظام قضائي عادل وسريع، وضمان عمل المؤسسات العامة بفعالية وكفاءة لضمان نشوء بيئة مواتية للنمو الإقتصادي والتنمية بحيث يتزامن تطوير المؤسسات وإعادة هيكلتها بما يتلاءم مع هذا التطوير والإستثمار في التنمية الإقتصادية، فإذا لم يرافق الكفاءة الإقتصادية كفاءة اجتماعية وأخرى مؤسسية فإن ذلك سيؤثر بشكل سلبي في عملية التنمية(World Bank,2007: 4).

كما أن عملية تمكين السلطات المحلية وتحقيق اللامركزية على المستوى المحلي إحدى أهم النظم التي يمكن من خلالها أن تتحقق الكفاءة والفعالية في إدارة الشؤون العامة المحلية وتقديم الخدمات من جانب وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في صنع وإتخاذ القرارات المحلية من جانب آخر، كما إن عدم تطبيق اللامركزية لا يساعد على تحقيق التنمية المحلية المستدامة ولاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة متطلبات المجتمع المتزايدة وخاصة في ظل تنامي وتزايد عدد السكان من ناحية وندرة او سوء إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية اخرى .

إن الحكم الرشيد من منظور التنمية البشرية هو الحكم الديمقراطي القائم على المبادئ الآتية والتي تشكل في مجملها متطلب مهم وهو إستثمار الهبة الديموغرافية :

1- تلبية السياسات الإقتصادية والإجتماعية لحاجات الناس وتطلعاتهم في مكافحة الفقر والبطلة بتوفير فرص عمل.
2- إعتبار المرأة شريكاً في عملية التنمية عن طريق المشاركة وتوفير فرص العمل في القطاعين الخاص والعام.
3- توفر الشمولية والعدالة في القوانين والمؤسسات والممارسات التي تنظم وتحكم التفاعلات الإجتماعية.

وبالتالي فالإدارة الرشيدة تساهم في تحسين نوعية حياة المواطنين وزيادة وعي الجمهور بمسائل السكان والتنمية، وخلق المناخ المناسب الذي يشجع على التمكين وإستدامة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع المتصلة بالسكان والتنمية .

الاستنتاجات :-

1- يعد إرتفاع معدلات النمو السكاني في العراق بشكل كبير قوة ضاغطة على الموارد الإقتصادية للبلد، فضلاً عن ضعف مستويات التنمية الفعلية أدى إلى زيادة النمط الإستهلاكي للأفراد في المجتمع، والإستثمار غير الرشيد للموارد الموجودة .

2- تعد ظاهرة الهبة الديموغرافية ظاهرة مؤقتة، إذ أن التجارب الدولية أشارت الى أن هذه الهبة تعد مشروعاً تنموياً يساهم في تسريع معدلات النمو الإقتصادي ودفع عجلة التنمية وزيادة معدلات التشغيل والتقليل من معدلات البطالة والفقر .

3- ان أهم التحديات والعقبات التي يواجهها العراق في عملية توظيف واستثمار الهبة الديموغرافية في السنوات القليلة القادمة هو ضعف فرص العمل المتاحة وزيادة معدلات البطالة وضعف دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وضعف سياسات الإستثمار والإدخار.

التوصيات :-

1- بناء خطط وسياسات وإستراتيجيات ترسم رؤى واضحة بدلالة المتغيرات الديموغرافية للسكان ووضع سياسات سكانية رشيدة تحقق درجة عالية من التوازن الإقتصادي على ان تكون هذه الخطط والسياسات تواجه هذا الضغط السكاني على الموارد الاقتصادية للبلد.

2- تشجيع ودعم الإرادة السياسية لتبني سياسات سكانية رشيدة لظاهرة النمو السكاني تهدف الى تحقيق الإنخفاض التدريجي في معدل نمو السكان ومعدل الخصوبة الكلي على المدى الطويل للتمهيد الى دخول العراق لمرحة الهبة الديموغرافية .

3- العمل على توفير المناخ الملائم للإستثمارات المحلية (القطاع الخاص) والأجنبية لما لها من أثر إيجابي في دعم فرص النمو والتنمية وإستثمار هذه الهبة من خلال سن قوانين العمل في القطاع الخاص .

4- تحقيق التوازن التنموي المكاني من أجل تحقيق الإستقرار الإجتماعي الذي يتعلق بتوفير الخدمات كافة وتنمية القطاعات الإقتصادية من خلال سياسات زراعية وصناعية وسياحية تنموية.

5- تبني كل السبل والوسائل الصحيحة والتي من شأنها تشجيع وزيادة الإستثمار (المحلي و الأجنبي) ووفق الطرق التي تلاءم ظروف اقتصاد البلد المعني .

6- التهيئة العلمية الصحيحة لتحويل الأيدي العاملة الى ماهرة و متطورة بدلا من تهميشها من خلال ورش التدريب وتوفير المعاهد المختصة .

المصادر والمراجع:-

الكتب :-

1- أبراهيم، نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .
2- ألانصاري، فاضل، جغرافية السكان، جامعة دمشق، دمشق- سوريا، 1986.
3- ألدعبوسي، احمد سامي ، التنمية والسكان ، دار المجتمع العربي للنشر ، الطبعة الأولى ،الأردن ، 2010 .
4- ألعيسى، نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي – كيف يعمل الاقتصاد في النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، الناشر، عمان، 2001.
5- سنودجراس، دونالد، وآخرون، إقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبدالله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى ، دار المريخ للنشر، السعودية ، ١٩٩٥ .
6- عطوي، عبد الله، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان ، 2004 .
7- فياض، عرفات إبراهيم، الإقتصاد السكاني، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2012.
8- معروف، هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، الطبعة الاولى، 2005 .
9- نامق، صلاح الدين، التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، دار المعارف، مصر ، ١٩٦٦.

10- يونس، مفيد ذنون، إقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى، عمان – الأردن ،2011 .

التقارير والنشرات الرسمية:-

1- أللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،التقرير الوطني الأول حول سكان العراق في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية بدعم من صندوق الأمم المتحدة، مكتب العراق، 2011.
2- أللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق، التقرير الوطني الثاني حول سكان العراق في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية بدعم من صندوق الأمم المتحدة ، مكتب العراق،2012 .
3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، التعاون الدولي على مفترق طرق، المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ .
4- تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا/ الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2005 .
5- جمهورية العراق، التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق في إطار توصيات المؤتمر
6- جمهورية العراق، المجلس الأعلى للسكان، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، 2014.
7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2010- 2014)، بغداد .
8- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2013- 2017)، بغداد .
9- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، إتجاهات الإنجاب وتنظيم الأسرة في العراق، 2008.
10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي في العراق لسنوات (2011-2015) .
11- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مجموعة تقارير احصائية لسنوات مختلفة .
12- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقارير احصائية لعام 2017 .
الدولي للسكان والأهداف الإنمائية، تحليل الوضع السكاني في العراق،2012.

الدراسات والبحوث والمقالات :-

1- هاشم، حنان عبد الخضر، حسابات الدخل القومي، محاضرات غير منشورة في الحسابات القومية، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٠.

المصادر الأجنبية :-

1- Bloom, D., Canning, D., and Maloney, P., "Demographic Change and Economic Growth in Asia", Population and Development Review vol. 26, supp. (2000), pp. 257-290
2- Joop de Beer and Deven, diversity in demographic, family formation , The Second transitions in Belgium and Netherlands, 2000 .
3- Peterson ,P, Gray , How the coming Age wave will transform America and The world times book , New York , 1999 .
4- Todaro, Michael, P., Stephen c Smith, Economic Development, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Eleventh edition, 2012.
5- Word Bank, "Development and the Next Generation", World Development Report 2007, Washington.

Opening of the Demographic window (Demographic gift) And their investment in economic development

Abstract

The relationship between population and development is one of the most interrelated relations in contemporary societies. Therefore it is important focus on the demographic aspects of the population and its integration with developmental aspects, because the population is the makers of development and responsible for its success. The population composition and their qualitative composition are important factors in development. This change in age rate is because of demographic operations which lasted for long time. The change we are talking about is happing currently in Arab countries especially in Iraq who the labor ages has been increased while children and old ages were decreased. This issue led Iraq to be known as one of the countries that has the phenomena of demographic change. According to the UN the proportion of the population under 15 years of age (30%) of the total population and that the proportion of older persons 65 and more than (15%) of the total population. This change can result available opportunities of development under the interaction and harmony among proficiency and skillful human resources. Regarding to these we need to take advantage of the demographic changes by providing jobs for un employ & enhancing their skills, Building human capital capacity, investing available resources. In order to achieve the following above we have to take in consideration the local & national obstacles & restrictions.

Keywords: **- Demographic gift – Invest in demographic gift – Economic development.**